# المنفيون الليبيون إلى إيطاليا
# من الحرب التركية الإيطالية إلى الحرب العالمية الأولى
# ١٩١١ - ١٩١٤

دكتور/ عبد السلام عبد الحليم عامر(*)

بعد أن تمت الوحدة الإيطالية فى عام ١٨٧٠ تطلعت إيطاليا إلى دخول المجال الاستعمارى لتحصل من المستعمرات على المواد الخام ولتتخذ منها أسواقا تجارية، وكان ذلك الوقت يشهد قمة النشاط للدول الاستعمارية عامة ، والتى كانت تتسابق للاستيلاء على المستعمرات، فبدأت إيطاليا ترسم الخطط تمهيدا للعمليات العسكرية فى ليبيا، بادئة بالمستويات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية فأنشأت مؤسسات إيطالية غير سياسية ، وفتحت المدارس المجانية وأنشأت المستشفيات والملاجئ للمرضى والفقراء(١).

وربما زاد فى اندفاعها إلى ذلك الاتجاه شعورها بالنقص أمام الدول الكبرى ذات المستعمرات، فضلا عن رغبة الايطاليين فى إستخدام رؤوس أموالهم وإستثمارها فى المشروعات التى تعود عليهم بالنفع، ناهيك عن تدريب الشباب الايطالى على الأعمال المنتجة(٢).

---

(*) دكتور/ عبد السلام عبد الحليم عامر ، أستاذ التاريخ الحديث المساعد - كلية الآداب جامعة حلوان.

(١) زاهية قدورة ، تاريخ العرب الحديث، ط٢ ، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٥، ص ٤١٧-٤١٨

(٢) عبد العزيز سليمان نوار وآخر، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، شركة الاعلانات الشرقية، القاهرة، ١٩٨٩، ص ١٧٩ .

وباحتلال فرنسا لتونس فى عام ١٨٨١ وجهت إيطاليا أنظارها بقوة إلى الشواطئ الليبية، باعتبارها شبه مكافأة تعويضية عن إحتلال تونس ، فإزداد النشاط الدبلوماسى الايطالى مع بداية القرن لوضع الأسس من أجل تحقيق الاحتلال الايطالى لليبيا[١].

## الدوافع التى حدث بإيطاليا إحتلال ليبيا

مع بداية القرن العشرين ازداد التغلغل الاقتصادى الايطالى فى حوض البحث المتوسط للحصول على الأسواق الخارجية، نتيجة لتطور صناعاتها المختلفة كالنسيج والسيارات والكيماويات والأغذية، حتى تطلب ذلك الوضع البحث عن أسواق استهلاك جديدة ، فاكتسبت أسواق البلدان المطلة على البحر المتوسط اهمية خاصة لايطاليا، وتبع ذلك التركيز على أسواق هذه البلدان ، ثم إفتتاح فروع لعدد من المصارف الايطالية كالمصرف التجارى الايطالى ومصرف روما وبذا تدفقت رؤوس الأموال الايطالية على ليبيا تحت شعار التغلغل السلمى المتساند رسميا من الحكومات الايطالية المتوالية والفاتيكان[٢].

وقد وضح التدخل الايطالى فى ليبيا منذ عام ١٨٨٥ ، عندما بدأت جهودها الفعلية للسيطرة عليها، وهى الجهود التى عرفت وكما أشرنا بالتغلغل السلمى[٣]. وقد عرف إصطلاح التغلغل السلمى فى السنوات التى سبقت الحرب التركية الايطالية، حيث عنى به الجهود الايطالية لتسهيل ابتلاع ليبيا تدريجيا وبهدوء[٤].

---

(١) فرانشيسكو مالجيرى، الحرب الليبية ١٩١١-١٩١٢، ترجمة وهبى البودى ، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، ١٩٧٨، ص ١٨-١٩ .

(٢) عبد المولى صالح الحريبر، التمهيد للغزو الايطالى وموقف الليبيين منه، سلسلة الدراسات التاريخية، عدد ٤، جـ٢، بحوث ودراسات فى التاريخ الليبى ١٩١١-١٩٤٣، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالى، طرابلس ، ١٩٨٤، ص ٢٩ .

(٣) عقيل محمد عقيل البربار وآخرون، الحركة العمالية فى ليبيا (١٥٥١-١٩٧٨)، مطابع الثورة للطباعة والنشر، بنى غازى، ط١ ، ١٩٩١، ص ٣١ .

(٤) فرانشيسكو مالجيرى، المرجع السابق، ص ١٩ .

وقد شجع على انتهاج تلك السياسة الوضع الدولى، ومنه أن معاهدة عام ١٩٠٢ التى عقدت بين إيطاليا وفرنسا أطلقت يد الأولى فى ليبيا ، فبدأت على أثرها سلسلة من الجهود الإيطالية المكثفة فى ليبيا للسيطرة عليها، كفتح المدارس فى طرابلس وبنى غازى، وإرسال الجماعات التبشيرية[١].

كما إزدادت أطماع إيطاليا فى ليبيا، بعد احتلال فرنسا لمراكش بعد الجزائر وتونس ، وإحتلال بريطانيا لمصر وقبرص ، فأرسلت فى عام ١٩١٠ بعثة علمية أثرية إلى طرابلس فى عام ١٩١٠، وكانت المهمة الظاهرة لهذه البعثة التنقيب عن معدن الفوسفات، وإجراء حفريات أثرية، على حين كانت مهمتها الحقيقية وضع الصور والخرائط الجغرافية، اللازمة للعمليات العسكرية[٢] فوق أن القنصلية الايطالية فى كل من طرابلس وبنى غازى، كانت مركز للنشاط والدعاية الايطالية والتجسس على الليبيين لمعرفة مراكز دفاعاتهم ونوعياته[٣].

وقد لعب نضج وتطور الرأسمالية الصناعية والزراعية الايطالية دورا كبيرا فى اتجاهها الاستعمارى هذا حيث تشكلت فى إيطاليا صناعة متطورة مع أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، بشكل جعل إيطاليا تخطو خطوات كبيرة على طريق التحول من بلد زراعى متخلف إلى بلد صناعى زراعى ، فزاد عدد مؤسساتها الصناعية من ١١٧ ألفا إلى ٢٤٣,٩٨٧ مؤسسة خلال الفترة الواقعة بين عامى ١٩٠٠ ، ١٩١١ وتبعا لذلك زاد عدد عمالها فى نفس الفترة من مليون و ٢٧٥ ألف إلى مليونين و ٣٠٠ ألف عامل، والجدير بالذكر أن نسبة عدد العمال الايطاليين المشتغلين فى الصناعة والنقل، قد بلغت

---

(١) عبد العزيز سليمان نوار وآخر، المرجع السابق، ص ١٨ .

(٢) زاهية قدورة ، المرجع السابق، ص ٤١٩ .

(٣) عبد العزيز سليمان نوار وأخر، المرجع السابق، ص ١٨ .

٣٢,١٪ من نسبة عدد السكان فى عام ١٩١١ وكانت نسبتهم ٢٨٪ فى عام ١٨٩٤ من عدد السكان[١].

ومما يشهد على أن الهيكل الصناعى الايطالى كان على درجة كبيرة من القوة أنه إذا كان العمال فى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر يعملون فى مؤسسات صغيرة من النوع اليدوى شبه الحرفى، فإن عدد العمال فى المؤسسات الصناعية التى يزيد عدد عمالها عن مائة ألف، وصل فى عام ١٩٠٩ إلى ٩٢٦,٠٩٤ شخصا، وهو ما يقرب من خمس مجموع عمال ذلك العام، كما وجد فى إيطاليا فى ذلك العام أيضا ٢٨٨٨ مؤسسة صناعية، عمل فى كل منها ١٠١ عامل إلى ٥٠٠ عامل و ٣٧٨ مؤسسة صناعية زاد عدد عمال كل منها عن ٥٠٠ عامل، مما يوضح النهوض الصناعى الايطالى الكبير فى مطلع القرن العشرين[٢] وهو النهوض الداعى إلى دخولها المجال الاستعمارى، حتى تذوق شهوته وسطوته كبقية الدول الاستعمارية الأخرى.

## بنك روما (بنك دى روما)

عد فتح فروع لبنك روما وسيلة من أهم وسائل سياسة التغلغل الاقتصادى السلمى، حيث أخذ يقرض الأهالى أموالا كثيرة بفوائد وشروط مجحفة[٣] ويرجع هذا إلى أن ذلك البنك كان منذ انشائه بروما فى مارس عام ١٨٨٠، وهو يقوم بتوجهات عديدة، فقد تأسس بمساهمة مالية كبيرة من الفاتيكان، ولذا أصبح فى فترة وجيزة من أكثر المصارف الايطالية نشاطا فى المجالات السياسية والاقتصادية والدينية لوجود محركين من رجال الدين

---

(١) ومع تطور الصناعة ذلك فقد ظلت الزراعة كما كانت تحتل مركز الصدارة فى الاقتصاد الايطالى، فقد كان يعمل فيها حتى عام ١٩١١(٥٤,٣٪) من سكان البلاد.
راجع : ز.ب. باخيموفتش ، الحرب التركية الايطالية ١٩١١-١٩١٢، ترجمة هاشم صالح التكريتى، بيروت، لبنان، ١٩٧٠، ص٢٣، ٢٦ .

(٢) نفسه .

(٣) عبد العزيز سليمان نوار وآخر، المرجع السابق، ص ١٨ .

والسياسة الايطاليين، فكان من كبار مساهمية الاخوان تيتونى حيث شغل توماس تيتونى فى المدة ١٩٠٣ إلى ١٩٠٩ منصب وزير خارجية إيطاليا ، ثم عين بعد ذلك سفيرا لايطاليا فى فرنسا، وفى نفس الوقت عمل رومو لوتيتونى نائب مدير المصرف ، بينما شغل أرنستوبا تشيللى منصب مديرا لهذا المصرف، وهو عم أحد وجهاء الفاتيكان المدعو يفجينى باتشيللى، الذى أصبح فيما بعد البابابيوس الثانى عشر[١].

وقد زاول البنك نشاطه رسميا بليبيا فى ١٥ أبريل من عام ١٩٠٧ ، بتأسيس فرع طرابلس، أى فى نفس العام الذى بلغت فيه أزمة فائض الانتاج الايطالى درجة تركت بصماتها على الاقتصاد الايطالى، وخاصة فى مجالى المعادن والقطنيات، وعلى أية حال سرعان ما أنشأ البنك وكالات تجارية له فى المدن الأخرى المأهولة- كان بنك روما يمتلك شبكة واسعة من الفروع فى حوض البحر المتوسط، كمصر ومالطة - كبنغازى وغيرها، فاشترى أرضا ووجه أيضا نشاطه إلى الميدان الصناعى والزراعى، فأنشأ مؤسسة الزيوت الايطالية بطرابلس التى أقامت لها فروع فى المدن الأخرى، وأنشأ بطرابلس أيضا مصنعا كبيرا لعصر الزيتون، وأسس كذلك فى نفس تلك المدينة مطحن كبير، ومصنع لصنع الورق، .. الخ[٢].

وعلى ذلك النشاط تضخمت أموال البنك، حتى بلغ ما استثمره بليبيا فى عام ١٩١٠ حوالى ١٠٠ مليون ليرة، فوق أن ذلك الفرع الموجود بليبيا قد استفاد من التمويل الحكومى بفتح خطوط ملاحية جديدة بين الموانئ الليبية والموانئ الايطالية، وغيرها كمالطة واسطنبول، ورغم ذلك النشاط الاقتصادى للبنك، فقد كانت إيطاليا تحتل المركز الثانى بعد انجلترا فى مجال السيطرة الأجنبية على النشاطات المصرفية والتجارية، حيث كانت تصدر لها

---

(١) عبد المولى صالح الحرير، المصدر السابق، ص ٢٩، ص ٣٠ .

(٢) فرانشسكو ماجيرى، المرجع السابق،ص ٢٢-٢٣ .

البضائع المصنوعة والمنسوجات والأخشاب، والرخام، والنبيذ، والسكر وغيرها من البضائع الايطالية[١].

وربما ساعد على تحول وضعيتها تلك أن ليبيا حتى بداية القرن العشرين، كانت احدى الولايات العثمانية المتأخرة اقتصاديا وثقافيا وكان أهلها يتألفون من قبائل عربية وبربرية، وبعض القبائل الزنجية المقيمة فى الجنوب، وقد بلغ العدد الكلى لهؤلاء السكان حوالى مليون نسمة، كانوا يعملون بالزراعة وتربية الماشية، حيث كان أهل المناطق الساحلية والواحات يعملون بزراعة الحبوب وأشجار الزيتون والنخيل والفاكهة فى حين كانت القبائل التى تقطن المناطق الداخلية ، وخاصة الجبلية منها تعمل بتربية الماشية، وقد وصل النظام القبلى فى الجزء الساحلى وبعض الواحات الداخلية درجة كبيرة من التحلل، الذى أدى إلى ظهور فئة كبار الملاك الذين كان أغلبهم من أصل عربى والباقى من اصل تركى، كما ظهر التجار والمرابين وما تبع ذلك من ظهور فقراء المدن وصغار الزراع، على حين ظل التنظيم القبلى محافظا على وجوده فى المناطق الداخلية والجبلية، مع ما يتبع ذلك من ملكية مشتركة للأرض والمراعى والماشية، وقد نتج عن انخفاض مستوى تطور قوى الانتاج، أن أصبحت القبائل العربية والبربرية، تعيش بشكل مجزأ ومنعزلة بعضها عن بعض، حيث كانت كل منها تعيش فى عالمها البسيط ، المغلق عليها، وكانت العلاقات الاقتصادية بين مختلف المناطق الليبية تقتصر على المقايضة ، حيث كان يتم استبدال المنتجات الحيوانية بالمنتجات الزراعية والصناعية الضرورية[٢].

---

(١) ز٠ب٠ باخيموفتش ، المرجع السابق ص ٤١، وأنظر أيضا : عبد المولى صالح الحرير، المصدر السابق ص ٣١ ٠

(٢) نفسه، ص ٣٤، ٣٦ ٠ على حين قدرت بعض المصادر عددهم بحوالى مليون ونصف فى عام ١٩١١م ٠ أنظر : أحمد محمد على، المنفيون الليبيون وقضية حرب الابادة، مجلة البحوث التاريخية، مركز دراسة جهاد الليبيين، عدد١ السنة ١١، يناير ١٩٨٩، طرابلس، ص ٢٠ ٠

## الحرب التركية الايطالية :

بعد أن اصبحت ليبيا فى إطار الهيمنة الايطالية ، أى عندما حانت ساعة اقتناصها، كان لابد لايطاليا أن تخلق مبررا لعدوانها على ليبيا، فقررت ارسال انذارها الشهير إلى تركيا فى ٢٨ سبتمبر عام ١٩١١، على أن تتم الاجابة عنه بعد أربع وعشرين ساعة فقط، وكان الانذار شديد اللهجة ويتضمن طلب تخلى الباب العالى العثمانى عن ليبيا، لحجة واهية وهى أن ليبيا بلد قفلت فى وجهه أسباب المدنية، وأن إيطاليا ترغب فى تمدينها، وعندما رد الباب العالى ردا ملتويا هاجمت إيطاليا ليبيا فى ٢٩ سبتمب١٩١٩[١].

ولا نعجب عندما نجد أن إيطاليا تعلن الحرب على تركيا فى ليبيا فى سبتمبر من عام ١٩١١، لتقول للدول الكبرى أنه لم يفتها ركب الاستعمار، وإن ساقت حجة أخرى مفادها أن الضباط ورجال جمعية الاتحاد والترقى، عرضوا للخطر الشديد أمن الايطاليين، بتحريضهم أهالى ليبيا ضدهم[٢].

وتمثل معارك الهانى أو شارع الشط – لن نتدخل فى سير الحرب لأنها لا تدخل فى نطاق بحثنا – بداية حركة المقاومة الليبية ضد الايطاليين، وقد استمرت عملياتها العسكرية خلال الفترة الواقعة بين ٢٣–٢٦ أكتوبر ١٩١١،وكانت نتيجتها هزيمة كبرى للايطاليين بعد عمليات حامية الوطيس، أدت إلى ارتفاع معنويات رجال حركة المقاومة، ووجهت ضربة شديدة إلى هيبة إيطاليا ومحاربيها[٣].

والناظر إلى معركة شارع الشط أو الهانى وحوادثها ، يجد أنها بداية قوية للمقاومة الشعبية ضد الاحتلال، ولذا فقد اتخذ القرار الايطالى بترحيل المعارضين الليبيين، فى اليوم

---

(١) محمد عبد الكريم الوافى، الطريق إلى لوزان ، منشورات جامعة قار يونس، بنى غازى ، ط٢ ١٩٨٨، ص ٤٣، ٤٤، ٥٦ .

(٢) عبد العزيز سليمان نوار وآخر، المرجع السابق، ص ١٨٢ .

(٣) الهاشمى محمد بالخير، الهانى، موسوعة الجهاد الليبى، عدد ٢ ، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالى، الجماهيرية العربية الليبية، ١٩٨٥، ص ١٣، ١١١ .

التالى لمعارك شارع الشط، كرد فعل للرأى العام العالمى، حول المذابح والاعدامات التى جرت بضواحى الهانى أو شارع الشط، فامتصاصا للرأى العام العالمى ذلك وخوفا من استمراره ، ارسل رئيس الوزراء الايطالى جولينى ببرقية إلى الجنرال كانيفا القائد العام للجيش الايطالى بليبيا طلب منه ترحيل المعارضين (المجاهدين) إلى ترعيتى بدلا من اعدامهم، واقترح عليه أيضا فى برقيته عددا لايتجاوز ٤٠٠ فرد[١] . والواقع أن عدد المعتقلين أو المرحلين تعدى ذلك العدد المقترح بعشرة اضعاف أو يزيد ، فوق أن الاعتقال أو الترحيل لم يشمل المعارضين (المجاهدين) من الهانى أو شارع الشط، بل ضم إليهم كل من كانت له صلة بمقاومة الايطاليين فيما بعد[٢] بحيث أصبح نفى الليبيين هو الوسيلة المعروفة التى اتبعتها قوات إيطاليا المحتلة، للقضاء على المقاومة الليبية والمجاهدين الليبيين، وقد كانت وسيلة غير ذات جدوى – كما اتضح لايطاليا نفسها – فى إنهاء حركة المقاومة الليبية.

## النفى والمنفيون :

النفى من الناحية القانونية ، يقصد به إبعاد المشاغبين والخارجين عن القانون، والمناوئين لسلطة الدولة، وعد عقوبة خفيفة للمخالفين بهدف التقويم والاصلاح، لاتاحة الفرصة للمنفى للمراجعة والاستقامة، وشاع النفى كعقوبة سياسية تتم وفق ضوابط قانونية[٣] وهو مالم ينطبق على المنفيين الليبيين من قريب أو بعيد، سواء بالنسبة للغرض منه أو تطبيق ضوابطه.

(١) روماين رانيرو، الجوانب المجهولة عن المقاومة الليبية، مجلة البحوث التاريخية، عدد ٢ السنة ٧، مركز دراسة جهاد الليبيين، ليبيا، يونيو ١٩٨٥، ص ٩٨ .

(٢) نفسه ، ص ٩٩ .

(٣) صلاح الدين حسن السورى، النفى إلى ولاية طرابلس الغرب العثمانية، مجلة البحوث التاريخية، عدد٢، السنة ٧ ، يونيو ١٩٨٥، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالى، طرابلس ، ليبيا، ١٩٨٥، ص ١٣، ٣٢ .

والذى حدث أن النفى خارج البلاد ضد المشايخ والأعيان والأهالى قد توسع اتساعا ملحوظا فقد أبعدوا إلى المنفى فى اوستيكا وفافينانا وبونسا وترامتى ، وغائبتا، وأبيد اغلبهم بوسائل التعذيب والقهر آلام الغربة، وقد تم النفى إلى تلك الجهاد منذ بدايات الاحتلال، وظهور أن التحركات الايطالية محفوفة بالمخاطر على الأراضى الليبية حيث أعطيت الصلاحيات للمكتب السياسى الايطالى بليبيا، بتقديم من يقبض عليه من المجاهدين للمحكمة العسكرية الايطالية الخاصة ، التى غالبا ما كانت تصدر أحكامها بالتأبيد أو السجن عدة سنوات، مقرونة بالنفى خارج ليبيا، مع ما يصاحب ذلك من الأعمال الشاقة داخل سجون المنفى[١].

ففى معركة الهانى أسر الايطاليون عدة آلاف من المجاهدين الليبيين، ومما يجدر بالذكر أن الايطاليين لم يفرقوا فى عملية أسرهم ونفيهم، بين النساء والأطفال والرجال وكبار السن، فنتيجة لتلك المعركة أعد الايطاليون باخرتين لحمل هؤلاء الأسرى لمنفاهم ، حملت أحداهما ما يقرب من ٩٠٠ أسير ، على حين حملت الأخرى وهى الباخرة صربيا ٥٩٥ أسيرا، وقد رحلتا إلى إيطاليا بتاريخ ٢٦ من اكتوبر ١٩١١، ووصلتا جزيرة ترميتى فى ٢٩ من نفس الشهر ، وقد توفى أحد هؤلاء الأسرى على ظهر السفينة الأخرى، ويدعى على بن محمد البالغ من العمر ٢٥ عاما، وهو من مواطنى المنشية[٢].

وقد كان معظم هؤلاء الأسرى المنفيين من مدينة طرابلس وبنغازى وضواحيهما ، الذين حشروا بمنفى جزيرة ترامتى، وقد اعترف أحد الضباط الايطاليين المحاربين فى الحرب الايطالية التركية، ومن المشاركين فى معارك الهانى بذلك، فذكر "وقد شحنا حتى الآن مئات من الأشخاص الذين رأينا أنهم خطر علينا إلى إيطاليا رأسا"[٣].

---

(١) يوسف سالم البرغثى، المعتقلات الفاشستيه بليبيا، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالى، طرابلس، ليبيا، ١٩٨٥، ص ٥٣، ٧١ .

(٢) الهاشمى محمد باخير، المصدر السابق، ص ١١ .

(٣) آرسى، مع الايطاليين فى حرب طرابلس، ترجمة منصور عمر الشينوى ، دار الفرجانى، طرابلس، ليبيا، ١٩٧٢، ص ٩٧ .

مما يوضح بلا أدنى شك أن معاملاتهم كانت غير إنسانية بل كانوا يشحنون ويحشرون فى السفن والسجون بالمنافى طالما هم يشكلون خطرا على الايطاليين، وكما شهد بهذا ذلك الضابط المقاتل فى تلك الحرب منذ بداية إندلاعها .

وإذا كان الايطاليون لم يفرقوا فى عملية نفيهم بين الرجال والنساء والشيوخ والأطفال، بمعنى أنهم كانوا ينفون من مختلف الأعمار وكل فئات الليبيين، الذين كانت تهمتهم الخيانة العظمى ضد الحكومة الايطالية، وهم فى واقع الأمر مجاهدين ومدافعين عن حقوقهم المشروعة، وعن بلادهم وكرامتها، كما أنهم أيضا كانوا ينفون من اشتبهوا فى خطورته عليهم، كعلية بنت خليفة ، الفلاحة من ورنة، بما يعنى ايضا أنهم كانوا ينفون من مختلف المهن والأصول الاجتماعية ، كالفلاحين والرعاة[١] ناهيك عن أن العمليات العسكرية المتوالية قد أدت إلى ترحيل أعداد كبيرة إلى المنافى تحت ذرائع مختلفة[٢] .

كما تم إبعاد بعض الليبيين ذوى الوضعية الاجتماعية المتميزة وسط المجتمع الليبى لاستخدامهم كوسيلة للضغط على حركة المقاومة والمجاهدين للتخلص من تأثيرهم على الأهالى، ذلك التأثير المتمثل فى نفوذهم القبلى أو الدينى، وكانت التهمة المستخدمة لابعادهم هى ميلهم لحركة المقاومة ، وتكليفهم أتباعهم بالاتصال بقوادها، وكذلك تزويد تلك القيادات بالمعلومات عن تحركات الجيش الايطالى[٣] .

وهى تهم كما نرى غير ثابته أو ملموسة، بل انها يمكن تلفيقها إلى كل من يشتبه فيه بالقيام بدور وطنى معاد للايطاليين، حتى أنه يمكن القول بأنها لفقت لكل من يخشى بأسهم للتخلص منهم، وتفريغ ليبيا من قياديها وزعماتها .

---

(١) يوسف سالم البرغثى، المرجع السابق، ص ٧٢، ٧٣ .

(٢) روما بين راينير ، المصدر السابق، ص ٩٩ .

(٣) يوسف سالم البرغثى، المرجع السابق، ص ٧٣، ٧٤ .

ورغم ذلك فلابد من الاشارة إلى أنه كان هناك من هؤلاء المبعدين من اكتشفت طرفهم اسلحة وقبض عليهم، ولذا كانت تطوق رقابهم بحبال كعلامة مميزة لهم عن غيرهم، كما كانت تكتب على قمصانهم بالقلم الذى لايمحى ، نوعية السلاح الذى ضبط طرف كل منهم، بندقية، خنجر ، مسدس.. الخ، وقد كان هؤلاء المقبوض عليهم يقدمون للمحاكم العسكرية، حيث يصدر بشأنهم الحكم، فمن تثبت إدانته كان يحكم عليهم بالاعدام، ومن لم يتهموا بتهمة خطرة ، غالبا ما كان يحكم على الفرد منهم بالنفى إلى احدى الجزر الايطالية[١].

وقد كانت قوانين سجونهم ولوائحها صارمة بشكل عدت معه مسؤلة عن وفاة الكثيرين ، فإدارة السجون لم تعطهم القمصان الخاصة بهم، بحجة عدم توفرها بالمخازن، فضلا عن أن الشباب كانوا يتوفون بنسبة أكبر من كبار السن، مما يجعل هناك سؤالا عن الأسباب الكامنة وراء وفاتهم[٢].

وربما يفسره أن هؤلاء الليبيين المنفيين ، طبقت عليهم قوانين وقرارات كانت مطبقة على المحكوم عليهم فى الجرائم التى ليست فى ذلك النوع من الاعتقال السياسى، مما جعلها تبدو تعسفية عليهم، لأنهم كانوا سجناء سياسيون وأيديولجيون، فضلا عن أن حياة الكسل بتلك السجون كانت صعبة ، لأن الليبيون عاشوا فيها حياة كسل مفروض بالقوة، مما سبب لهم الكآبة النفسية بل إن تلك الكآبة أدت بهم إلى الكسل والاهمال فى تنظيف أنفسهم[٣] مما أدى بدوره إلى الموت، وإن لم يكن بشكل مباشر.

وبالاطلاع على الطلائع الأولى للمنفيين الليبيين إلى إيطاليا نجد أنه كان من بين تلك الطلائع، المجموعة التى وصلت إلى إيطاليا بالباخرة فالباريفو فى ٤ نوفمبر من عام ١٩١١،

---

(١) رومابن رانيير ، المصدر السابق ، ص ١٠٠، ١٠١ .

(٢) أحمد مدلل، المصدر السابق، ص ٢٠

(٣) روماين راينيرو ، المصدر السابق، ص ١٠٧ .

وكانت مكونة من ١٥ رجلا ليبيا تراومت أعمارهم بين ٢٠ إلى ٢٥ سنة، فيما عدا فرد واحد كان عمره خمسة عشر سنة[١] .

كما نجد شئ آخر وهو أن تلك المجموعة من الرجال فقط، بل ومن سن الشباب والفتوة، فلم يكن من بينهم إمرأة واحدة، أو حتى شيخ مسن، حتى يبدو من أعمارهم كأنهم مجموعة مختارة فيما عدا الحدث الصغير السن، ورغم ذلك فلا يجب أن نقلل من أهميته، فهو فى الواقع سن التوقد والاحتراق والفدائية فى سبيل الوطن.

وفى ٢٠ نوفمبر عام ١٩١١ بعث وزير الداخلية الايطالى ببرقية إلى محافظ نابولى، أفاد فيها بأن هناك تعليمات قد صدرت بشأن المنفيين من طرابلس تقضى بجمعهم فى مجموعات خاصة، كى يتم انزالهم جميعا فى بوترا التى يرحلون منها عدة مرات إلى الجهة المنفيين إليها[٢] .

وطلب وزير الداخلية من محافظ نابولى، أن يخطر المفتش الصحى البروفيسور يايا بذلك، حيث أوضحت تلك البرقية وما ورد بها من تعليمات أن بوترا هى محطة صحية ، يقضى بها المنفيين فترة الملاحظة الصحية، ويتم ايضا تطهيرهم فيها[٣] .

ومن تلك البرقية المبكرة ، المواكبة لعملية النفى، والضابطة للايقاع الصحى للمنفيين، يتضح أنها صادرة بتعليمات صحية لحماية الايطاليين، وللمحافظة عليهم، من بعض الأمراض التى من المحتمل أن يكون هؤلاء الليبيين المنفيين إلى إيطاليا حاملين لها، عن

---

(١) الوثائق الايطالية ، اعداد الفرجانى سالم الشريف وآخر، سلسلة الوثائق التاريخية، عدد ١٠، المجموعة السابعة، عدد خاص بالمنفيين الليبيين، ترجمة المهدى التريكى وآخر، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالى، ط١ ، طرابلس ، ليبيا، ١٩٩٠، ص ١٥ .

(٢) مركز دراسة جهاد الليبيين، سلسلة الوثائق التاريخية، المصدر السابق، برقية رقم ٣٠٤٤٢ فى ١٩١١/١١/٢٠، ص ١٧ .

(٣) نفس المصدر .

طريق ملاحظاتهم طبيا وتطهيرهم، ومن هنا فيجب ألا ننخدع بتلك الاجراءات ونظن أنها صادرة للعناية بهؤلاء المنفيين أو للحفاظ عليهم ، بل هى للعناية والمحافظة على الايطاليين فى المقام الأول .

ويؤكد ما ذهبنا إليه هذا البرقية الصادرة من الادارة العامة للأمن العام ، إلى محافظ كاسيرتا فى ٢١ نوفمبر ١٩١١، والتى أوضحت له أنه قد تم الاتفاق مع الجنرالين كانيفا وبريكولا على إرسال العثمانيون والأجانب الآخرون المنفيون من ليبيا "الان فصاعدا إلى بوترا رأسا" قبل إنزالهم فى نابولى ليبقوا فيها طيلة المدة المطلوبة للاجراءات الصحية[١]. وزيادة فى الحيطة والخوف على الايطاليين ، طلبت منه برقية الادارة العامة للأمن العام تلك، اخلاء نابولى من المكلفين بالخدمة الاجبارية فورا[٢].

وقد طمأن مدير عام الصحة بوترا مدير عام الادارة العامة للأمن ، عن الاجراءات الصحية فى بوترا فى رسالة منه ردا على تلك البرقية المشار اليها حيث أكد له أن الخدمة الصحية للمنفيين المطلوب إنزالهم فى بوترا يتولى إدارتها النقيب طبيب تشاغرى، وأنه يتم وضع المنفيين تحت الملاحظة الصحية لمدة خمسة ايام، يجرى خلالها إجراء التطهيرات اللازمة لهم، كما اخبره أيضا بأنه يوجد ببوترا محل لاستعماله كمستشفى للحجز عند اللزوم[٣].

وفى ٢٩ يناير عام ١٩١٢ أخبر سيكو يليانى مدير الأمن العام ، وزير الداخلية فى إفادة منه بأنه فى أعقاب يومى ٢٣ و ٢٦ من أكتوبر عام ١٩١١ قد تم اعتقال ١٣٦٧

---

(١) مركز دراسة جهاد الليبيين، سلسلة الوثائق التاريخية، المصدر السابق، برقية من الادارة العامة للأمن العام فى ١٩١١/٧/٢١، بتوقيع مدير عام الشركة، ص ٢٣ .

(٢) نفس المصدر .

(٣) مركز دراسة جهاد الليبيين، سلسلة الوثائق التاريخية، المصدر السابق، رسالة من مدير عام الصحة ببوترا إلى مدير عام الادارة العامة للأمن، فى ١٩١١/١١/٢٢، ص ٢٥ .

شخصا نفوا إلى إيطاليا، على ظهر الباخرتين ميناس وصربيا وقد أرسلوا إلى جزيرة تريمتى بينما تم نفى ٩٢٠ آخرين أرسلوا إلى أوستيكا على ظهر الباخرة رومانيا[١].

وأخبر مدير الأمن العام وزير الداخلية، بأنه قد اتضح له من استجواب المنفيين فى تريمتى وجود جزائريان، و ١٧ تونسيا وواحد تركى، وكذلك مجاهدا واحدا مغربيا و ٢٩ سوداتيا، كما وجد من بين المنفيين فى أوستيكا عشرة جزائريين ، و ٨ تونسيين ، وتركيان وفرد واحد مغربى[٢] ومن ذلك يتبين أن حركة الجهاد الليبى أو حركة المقاومة الليبية كانت حركة جهاد ليبى عربى[٣] ، حمل الجانب الليبى بطبيعة الحال الجزء الأكبر فيها.

وقد عثرنا بين الوثائق الايطالية على تحقيق هام أجراه أحد المسئولين الايطاليين فى تلك المنافى، وقد أعطانا صورة صريحة وواضحة عن الأوضاع داخل تلك المنافى ، بل إننا نعتبره شهادة تدين المحتلين الايطاليين، وتبرز الوجه القبيح لهم[٤] حيث كشف لنا ذلك التقرير بعض جوانب أوضاع المنافى وحياة الليبيين فيها وهو ما سنبينه فيما يلى:

## الأوضاع فى المنافى:

جاء فى الناحية الخاصة بالصحة فى التقرير المشار إليه أن الرجل قد لاحظ أن المرضى يعانون من التهاب فى جهاز التنفس، ومن ناحية معيشتهم فى العنابر، فقد تبين أن المنفى

---

(١) مركز دراسة جهاد الليبيين ، سلسلة الوثائق التاريخية، المصدر السابق، إفادة من مدير الأمن العام، إلى وزير الداخلية، ص ٧١ .

(٢) نفس المصدر.

(٣) راجع : عبد السلام الشلمانى، شئ عن بعض رجال عمر المختار، مطابع الثورة للطباعة والنشر، بنغازى، ليبيا، ١٩٨١، ص ٤٨ .

(٤) مركز دراسة جهاد الليبيين، سلسلة الوثائق التاريخية ، المصدر السابق، وزارة الداخلية، تحقيق أجراه الكومندانور لوترادیو أدولفو، وكان يعمل محققا ومفتشا عاما للأمن العام، وقد قدمه لوزير الداخلية، والادارة العامة للأمن العام بروما، والتحقيق عن العرب المنفيين فى فافيينانا، وقد حرره فى تراباتى فى ٥ فبراير ١٩١٢، ص ٨٩، ٩٨ .

ينام على طبقة رقيقة من التبن لاتحميه من البرد والرطوبة، المنبعثة من ارض الغرفة، بالرغم من أن لكل فرد منهم بطانية، كما وجد بأحد عنابر الرجال إمرأة تبلغ من العمر ستين عاما مع ابنها، حيث تركت مع ٥٨ رجلا من المنفيين، وعلى أثر التحقيق وكتابة ذلك التقرير ، نقلت المرأة وابنها إلى عنبر منفصل[١].

ومن ذلك يتبين الاهمال التام من الناحية الصحية للمنفيين، ويتضح ايضا عدم مراعاة المشاعر الانسانية للمنفى بوضع إمرأة وسط رجال، ناهيك عن حشر المنفيين الستين فى عنبر واحد مهما كان اتساعه فهو يلقى عليهم تبعات نفسية شديدة، تتمثل فى جرح مشاعرهم وأحاسيسهم، ويشهد على ذلك نقل الكثير منهم إلى مستشفيات الأمراض النفسية والعصبية، المعروفة باسم مستشفيات الأمراض العقلية.

وإذا كنا قد خرجنا من التقرير بالاتهام المباشر ، والتقصير المتعمد فى حقوق الوقاية من الأمراض ، فاننا نخرج منه ايضا بأن كمية الطعام التى يتناولها الفرد من المنفيين كانت غير كافية، حسب تقرير الأطباء الذين يشرفون عليهم، لأنها كانت لاتساعدهم على تجنب خطر الهزال، كما أنها كانت لا تستطيع أن تساعد أجسامهم على مقاومة الأمراض ، وخاصة المستعصى منها والخطيرة[٢].

ويتضح من التقرير أيضا أنه من بين الأعداء من كان منهم ينطق بالحقيقة، وقد كان كاتب التقرير أشجع هؤلاء الناطقين بالحق وسط زملاءه المحاربين، حيث أشار الرجل باصبع الاتهام المباشر وبصراحة واضحة فى تجريم أعمال الايطاليين، حين أوضح أن منفييهم فى فافينيانا والبالغ عددهم ٣٤٨ فردا قد وصلوها فى اربع مجموعات، وكان من بينهم ٢٤ فردا تراوحت أعمارهم بين ٦٠، ٩٠ عاما، و ١٩ فردا تراوحت أعمارهم بين ١٠، ١٦ عاما، وعدد الفتيين معا يقترب من حوالى ثمن عدد الأفراد المنفيين، مما يشهد بعصبية المحتل

---

(١) نفس المصدر، ص ٨٩، ٩٠ .

(٢) مركز دراسة جهاد الليبيين، سلسلة الوثائق التاريخية، المصدر السابق ص ٩٢ .

وخوفه الشديد من المقاومة الليبية، ويشهد على ذلك نفيه لاطفال فى سن العاشرة وشيوخ فى سن التسعين، ولهذا لم يتمالك كاتب التقرير نفسه بل أحث قيادته على تسريح تلك الفئات التى يرمى القلب لنفيها، حيث ذكر فى تقريره للسلطات المسئولة النظر فيما ترى إصداره الأوامر بتسريح الشيوخ والصبية والذين اعتقد أن تواجدهم فى فافينيانا لايغنى فتيلا[١] وبذلك يقترح تسريح هاتان الفئتان من بين المنفيين حفاظا على المشاعر الانسانية، بل وتطبيقا لقوانين الحروب التى تمنع التعامل الحربى معهما ٠

كما وضح من التقرير أنه قد وزعت على المنفيين ملابس وأحذية، ولكنه أكد من جهة أخرى أنه لايزال بعضهم يرتدون "جرودا بالية وسخة" ولذا طالب ذلك التقرير بضرورة توزيع الملابس الشخصية عليهم بما يمكن معه غسل الملابس التى يرتدونها والتى أصبحت على حد ما ذكره أيضا مليئة بالحشرات المؤذية ، فوق أن ذلك التقرير قد طالب سلطات الاحتلال بأن تخول لمدير السجن صلاحية السماح للمنفيين بفسحة من الوقت، اقترح أن تكون مدتها ساعة كل يوم ، يقضونها خارج المنفى لاستنشاق الهواء[٢] والترويح عن النفس٠

والواقع أن حالة المنفيين تلك، وما سببته هذه الأوضاع غير الانسانية، بل وحتى تلك المعاملة المتنافية مع قوانين الحروب ، قد أدت فى مجملها إلى حدوث الأمراض العديدة لهؤلاء المنفيين، بل إنها كانت سببا لوفاة الكثير منهم، وسوف نعرض فيما يلى لبعض حالات الأمراض والوفيات تلك، والتى منها يتضح أن سبب المرض والوفاة ، كان يمكن علاجه بالوقاية فقط من أسباب هذه الأمراض التى تعرض لها هؤلاء بل وعاشوا فيها بشكل يحمل سلطات الاحتلال مسئولية هؤلاء المرضى ومسئولية وفاتهم، لأنها باهمالها لهم بل وإسكانها لهم وإعاشتهم فى جو ومناخ ممرض ، تعد مسئولا مباشرا عن حياتهم ووفاتهم، بل وما تعرضوا له من أمراض ومخاطر أدت إلى جنون بعضهم، وإصابة بعضهم بالسل٠٠ الخ٠

---

(١) مركز دراسة جهاد الليبيين، سلسلة الوثائق التاريخية، المصدر السابق، ص ٩٦، ٩٧ ٠

(٢) مركز دراسة جهاد الليبيين ، سلسلة الوثائق التاريخية ، المصدر السابق، ص ٩٦، ٩٧ ٠

فكان من بين هؤلاء المنفيين أحمد اللافى، الذى كان من الخمس، والبالغ من العمر ٣٧ عاما ، والذى كان منفيا فى غائيتا ، قد فقد عقله وأصبح مجنونا، وبناء على أمر السلطات القضائية المختصة تم نقله يوم ٢ يناير من ١٩١٢ إلى المستشفى المدنى للأمراض العقلية فى أفيرسا، لعلاجه والاحتفاظ به فيها[١]. وكان معه وقت ذهابه إلى تلك المستشفى ٧٢,٤٠ ليرة وقطع ذات فئات أخرى، وقد تحفظ مدير المنفى على ذلك المبلغ للمريض[٢].

وفى ١٤ فبراير ١٩١٢ توفى بمنفى بونسا (بونزا) منفيان بالتهاب الرئة، وهما محمد عصمان ، وخورى محمد عزت، وهما جزائريان وكان عمر الأول ٢٥ سنة، على حين كان عمر الثانى ٣١ سنة[٣].

وفى ٥ مايو ١٩١٢ أبلغت متصرفية فوجا وزارة الداخلية، عن وفاة عربيان منفيان بسجن ترامينى، فى ٤ مايو من نفس الشهر، وكان أولهما بركة بن عبد الكريم، وكان عمره (٤٠ عاما) وهو من السودان، ويرجع سبب وفاته إلى التهاب الشفاف، بينما كان الثانى هو مختار بن أحمد السباعى من طرابلس، وكان عمره (٢٥ عاما)[٤].

وأبلغ معتقل أوشيكا الادارة العامة للأمن العام فى ٢٦ مارس ١٩١٢ عن وفاة المعتقل عبد الله بن محمد، وكان عمره وقتها ٧٥ عاما، وهو من مدينة طرابلس ، وكانت

---

(١) نفس المصدر، رسالة من المتصرف ريبوتش فى ١٩١٢/١/٤ إلى وزارة الداخلية ، طى . والمتصرف هو "محافظ اقليم" .

(٢) نفس المصدر .

(٣) مركز دراسة جهاد الليبيين، سلسلة الوثائق التاريخية، المصدر السابق، برقية المحافظ ريبوتش إلى وزارة الداخلية، رقم ٤٠١٠ فى ١٩١٢/٢/٢١، ص ١٢٧ .

(٤) نفس المصدر، برقية حكومية عاجلة موجهة من متصرفية فوجا فى ٥ مايو ١٩١٢ ، إلى وزارة الداخلية بشأن التبليغ عن حالتى وفاة بسجن ترامتى لمنفيين، ص٢٤٣ .

وفاته نتيجة لاصابته "بالدوسنتاريا" فى ٢٥ من نفس الشهر[١].

ويتضح من ذلك أن الرجل كان كبيرا فى السن لدرجة أنه قد توفى نتيجة لمرض بسيط كهذه ، كان من الممكن أن يقاومه جسمه، لو كان فى سن غير تلك السن الحرجة، هذا من جهة ومن أخرى كان من الممكن مقاومته وشفائه منه، لو لقى قدر محدود وبسيط من العناية، ومن هنا يلقى اللوم الشديد على جهات الاحتلال التى سمحت لنفسها بنفى كبار السن، مع أنه قد سبق وبينا ما جاء بتقرير رجل عسكرى ايطالى نصح أمته ومحاربيها فيه، فأن اعتقال ونفى هؤلاء لايفيد إيطاليا قتيلا من الوجهة العسكرية الحربية البحته.

كما أبلغ نفس المعتقل عن حالة وفاة منفى بسجنه فى ٢٧ مارس ١٩١٢، وكان الابلاغ هذه المرة إلى الإدارة العامة للصحة العامة بروما، والمتوفى هو حسن بن عبد الله، البالغ من العمر ١٧ سنة، بسبب اصابته بنزلة معوية فى ٢٦ مارس من نفس الشهر[٢]. ويوضح ذلك أن تلك القوات الغازية إذا كانت لم ترحم ضعف ووهن كبار السن ، فهى ايضا لم ترحم نحافة صغار السن، الذين لاتسمح قوانين الحرب باعتقالهم ونفيهم، مما يؤكد وحشية تلك السلطات، ويؤكد مرة أخرى عدم وجود الرعاية الصحية لهؤلاء المنفيين، ويشهد على ذلك ما ذكرنا من قبل ، أن ذلك المنفى قد توفى نتيجة لمرض هين، وهو النزلة المعوية، التى كان يمكن وقايتها بطرق وقاية وعلاج بسيط، حتى يمكن اتهام تلك السلطات اتهاما مباشرا بالاهمال فى وقاية وعلاج هؤلاء المنفيين بل وتعريضهم المباشر للمرض نتيجة لذلك الاهمال المتعمد.

---

(١) مركز دراسة جهاد الليبيين، سلسلة الوثائق التاريخية ، المصدر السابق، برقية من كوتريرا مدير معتقل أوشيكا إلى الادارة العامة للأمن العام بوزارة الداخلية ، برقم ٥٣ فى ١٩١٢/٣/٢٦، ص ١٧٧ .

(٢) نفس المصدر، برقية من كوتريرا مدير معتقل أسوتيكا، إلى الادارة العامة للصحة العامة بروما، برقم ١٥١ فى ١٩١٢/٢/٢٧، ص ١٨١ .

وفى ٢٨ مـارس ١٩١٢ أبلـغ ريبوتـش متصـرف (محـافظ) كاسـيرا وزارة الداخليـة بروما، عن وفاة المواطنة خديجة بنت فرج، البالغة من العمر ٣٠ عاما، وهى من زلتين، وقـد كانت وفاتها بسبب التهاب الصغاق[١] وفى ٣٠ مارس ١٩١٢ أبلغ نفـس المتصـرف تلـك الوزارة، بوفاة اماركة بنت مصطفى ، البالغة مـن العمـر ٣٠ سـنة، وهـى زوجـة حسـن بـن حسين، وكانت فلاحة من ووفلة، وتمت وفاتها بمعتقل غائبتا ، ويرجع سبب تلك الوفـاة إلى اصابتها بالتهاب رئوى[٢].

كما أبلغ مدير معتقل أوشيكا ، المدير العام للأمن العام بوزارة الداخليـة ، عـن وفـاة المنفى أحمد بن محمد المسجون بذلك المعتقل، وهو مـن طرابلـس ، وكـانت سـنة وقتهـا ٣٢ عاما ، ويرجع سبب وفاته إلى مرضه بالسل الرئوى فى ٣٠ مارس ١٩١٢[٣].

وفى منفى فافيينانا، افادطبيب المنفى وطبيب مقاطعة فافيينانا ، بأن المنفى خليفـة عبـد الكافى قد أمر بحفظه فى زنزانة ، نظرا لظهور أعراض خطيرة عليه، واصابتـه بتهيـج عصبـى بشكل جعله خطرا على نفسه وعلى الآخرين[٤]. كما أفاد تقريـر طبيـب ذلـك المنفـى بـأن هناك منفى آخر مصاب بحالة جنون هادئ[٥]. وقد طلب طبيب المنفى فى تقريره من وزارة

---

(١) مركز دراسـة جهـاد الليبيـين، سلسـلة الوثـائق التاريخيـة، المصـدر السـابق، برقيـة مـن معتقـل كاستيرا، إلى وزارة الداخلية برقم ٣١٠ فى ١٩١٢/٣/٢٨، ص ١٨٣ .

(٢) نفس المصدر، برقية مـن المتصـرف ريبوتـش إلى الادارة العامـة للأمـن العـام بـوزارة الداخليـة بروما، فى ١٩١٢/٣/٣٠، ص ١٨٥ .

(٣) نفـس المصـدر، مـن المديـر كوتريـرا ، إلى الادارة العامـة للأمـن العـام، بذلـك الشـأن فـى ١٩١٢/٣/٣١، ص ١٨٧ .

(٤) مركز دراسة جهاد الليبيين، سلسلة الوثائق التاريخية، المصدر السابق، تقرير من طبيـب سـجن فافيينانا حول المنفى خليفة عبد الكافى إلى وزارة الداخلية برقـم ٤٢١٠ فـى ١٩١٢/٢/٢٣، ص ١٣٧ .

(٥) نفس المصدر .

الداخلية، تزويده بالتعليمات والمعاملة التى يتعين اتخاذها تجاههما[١].

وعلى ذلك أخطرت وزارة الداخلية متصرف ترابتى، بأن يحيل المنفيين المصابين بلوثة عقلية، إلى مستشفى الأمراض العقلية، مع تشديد اجراءات الرقابة على تلك المستشفى، بشكل مطابعة للقواعد التأديبية[٢].

ومن جهة أخرى أفادت وزارة الداخلية متصرف ترابانى فى ٢٣ فبراير ١٩١٢، بأنه وفقا للقواعد العامة يجب عليكم العمل على اتخاذ التدابير اللازمة، نحو المدعو عبد الكافى المصاب بالجنوب والآخر المصاب بالجنون الهادئ، لايوائهما بمستشفى الأمراض العقلية،ولتشديد إجراءات الرقابة عليهما وإخطار الوزارة بما تتخذوه[٣].

ومن ذلك يتبين أن المحتلين لم يفرقوا بين النساء والرجال والصبيان والكهول فى عملية نفيهم لليبين، كما يتبين أن المرأة والرجل قد توفيا بسبب الالتهاب والسل الرئوى، وهى امراض إن كا يصعب علجها فى تلك الفترة المبكرة، الا أنه كان يمكن الوقاية منها، وذلك بمراعاة الحقوق الصحية للمنفيين، التى كان أبسطها خروجهم للهواء الطلق للتزويح عن أنفسهم، وهو مالم يتحققوا به بل حرموا منه، وهو أبسط حقوق الحياة، مما جعل حياتهم جحيما لايطاق، بشكل عد مسئولا مباشرا عن الذهاب بعقول الكثير منهم، والذين اشرنا إلى بعض منهم، فقد طالب التقرير – المشار اليه – الذى وضعه الرجل الايطالى بضرورة خروجهم للهواء، كما بين أن المنفيين يكادوا أن يكونوا نائمين على الأرض، بشكل عرضهم لرطوبتها، مما أدى بتلك الأمراض الصدرية التى كان يمكن بالوقاية منها الحفاظ عليهم،

---

(١) نفس المصدر .

(٢) نفس المصدر، خطاب من وزير الداخلية إلى متصرف ترابتى، حول إحالة المنفين المصابين بلوثة عقلية إلى مستشفى الأمراض العقلية برقم ٣٨، فى ١٩١٢/٢/٢٦، ص ١٤١ .

(٣) نفس المصدر، خطار من وزير الداخلية، إلى متصرف ترابتى، حول إحالة المنفيين المصابين بلوثة عقلية إلى مستشفى الأمراض العقلية ، برقم ١١٥٠٠/٤ فى ١٩١٢/٢/٢٦، ص ١٤١ .

ولكنه الاهمال المتعمدوعدم مراعاة حقوق المنفيين الانسانية، بشكل يجعل المرئ يحزم بأن ذلك كان تخلص غير مباشر من هؤلاء المنفيين الوطنيين المناهضين والمقاومين للاحتلال الايطالى.

وهذا بيان بعدد المنفيين الليبيين الموجودين بالمعتقلات الايطالية خلال عام ١٩١٢

| المعتقل | في ٢٠ مارس | في ١٠ يونية | في ٢٠ يونية | في ٣٠ يونية | في ١٠ يولية | في ٢٠ يوليو | في ٣٠ يوليو | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| غائيتا | ٦٤٨ | ٣٢٤ | ٣٢٠ | ٣١٩ | ٣١٤ | ٢٦٦ | ٣٢٠ | علاوة على عائلة منصور المكونة من ٣٣ فرد |
| بوترا (بونسا) | ١٠٥ | ١٢٥ | ١٣٨ | ١٣٩ | ١٤٧ | ١٤٤ | – | تم إخلائه |
| تريمتى | ٦٥٥ | ١٠ | – | – | – | – | – | تم اخلائه بسفر آخر ١٠ عرب |
| أوستيكا | ٨٠٥ | ٤ | – | – | – | – | – | تم اخلائه بسفر آخر ٤ عرب |
| فافينيانا | ٤٢٦ | ٢٧١ | ٢٦٩ | ٢٦٨ | ٢٦٨ | ٢٦٥ | ٢٦٤ | |
| المجموع | ٢٦٣٩[١] | ٧٣٤ | ٧٢٧ | ٦٢٦[٢] | ٧٢٩ | ٦٧٥ | ٦٨٤[٣] | |

(١) مركز دراسة جهاد الليبيين، سلسلة الوثائق التاريخية، المصدر السابق، بيان بعدد المنفيين الموجودين بالمعتقلات الايطالية ، الى وزير الداخلية فى ١٩١٢/٣/٢٠ والخطاب موجه له فى ١٩١٢/٣/١٢، ص ١٦٧ .

(٢) نفس المصدر ، بيان بعدد المنفيين الليبيين بالمعتقلات الايطالية خلال الفترة من ٦/١٠/ الى ١٩١٢/٦/٣٠ الى وزير الداخلية، والخطاب موجه له فى ١٩١٢/٦/٣٠، ص ٣١٣ .

(٣) نفس المصدر، بيان بعدد المنفين فى المعتقلات الايطالية خلال شهر يوليو، الى وزير الداخلية ، والخطاب موجه له فى ١٩١٢/٧/٣٠، ص ٣٣٩

ومن ذلك الجدول الذى كوناه من اكثر من رسالة وثائقية يتبين أن حركة الاعتقال قد أخذ منحناها فى الهبوط السريع فى الفترة من مارس إلى يونية ، حتى انها وصلت إلى ما يقرب من ربع عدد المعتقلين، كما أن عدد المعتقلين فى بعض المعتقلات قد وصل إلى ٤ أفراد، بعد أن كان ٨٠٥ معتقل، أما عن حركة الاعتقال فى الفترة من يونية إلى يولية فيتضح أن نتيجة لسرعة الافراج عن المعتقلين فى الفترة التى أشرنا إليها سابقا، قد تم إخلاء معتقلى ترميتى وأوستيكا، كما يتبين ايضا أن حركة الاعتقال فى الفترة الثانية، قد سادت ايضا فى طريقها نحو الافراج عن هؤلاء ، وإن كانت بغير السرعة السابقة، حيث كان الافراج هنا بحوالى ما يقرب من عشر المعتقلين، ويتبين ايضا أن من بين المعتقلين فى هذه الفترة أفراد عائلة منصور الليبية ، وقد بلغ عددمعتقليها ٣٣ شخص، ولكن من كل ذلك يتبين عدة حقائق منها أن الكثير من المعتقلين كان يفرج عنهم، وأن الكثير من هؤلاء المعتقلين قد عاود إلى بلادهم، ولكنهم عادوا بعد المعاملة التى أشرنا اليها أجساما متهالكة، كما يتبين من ذلك الجدول أن مجموع المعتقلين كان مؤشرة يرتفع وينخفض تبعا لحركة الاعتقال والنفى من ليبيا، حيث أنه ينخفض كما هو الحال فى شهر يونية، ثم يرتفع مرة أخرى مثلما هو الحال فى شهر يولية ، مما يبين أن حركة الافراج والاعتقال كانت فى تغير وحراك مستمر وفق ميدان العمليات الحربية بليبيا .

## التفرقة فى معاملة المنفيين:

إذا كنا قد تناولنا أحوال المعتقلين الليبيين بمعتقلاتهم ومنافيهم، وتحدثنا عن حركة الاعتقال، فيمكن القول وكما اتضح من الوثائق أن معتقلى الطبقة الوسطى والدنيا وهم كثير، هم الذين كانوا يعاملون المعاملة غير الانسانية التى أشرنا اليها سابقا، أما المعتقلين من الأعيان والوجهاء والأجانب الأوربيين وهم قليل ، فقد كانوا يلقون معاملة طيبة تليق بوضعهم الطبقى وحيثيتهم فى المجتمع الليبى، كما أن تلك المعاملة كانت تقوم لهم، لكى يمكن استقطابهم لخدمة عملية الاحتلال ، وتقبلها وهضمها من جانب الليبيين، حتى أنه يمكن القول أن بعض تلك الفئات قد استخدمت حيثيتها فى المجتمع الليبى، لتهدئة خواطر

الثوار، ناهيك عن عملية استخدامهم فى عملية الضغط عليهم، وعملية تبادل الأسرى ، وربما كان الايطاليون ينفونهم لدورهم الخطير فى المجتمع، ولذاتية وضعهم الأدبى والاجتماعى والسياسى القادر على تحريك الجماهير ضدهم، فيعملون لهم عملية غسيل مخ ينفذون بعدها ما يريده منهم الايطاليون، وقد يؤكد ما ذهبنا اليه أن بعضهم كان يعلن للايطاليين فى أماكن الاعتقال ، وأمام المعتقلين أنه سوف يعود إلى ليبيا ويتعاون مع الايطاليين، بعد أن كان هؤلاء معتقلين بتهم مقاومة الاحتلال وارتكاب أعمال معادية له، وفى ذلك ما فيه من وئد لحركة المقاومة وثبط لهم هؤلاء المعتقلين عندما يروا أعيانهم يخرجون من حركة المقاومة والجهاد ، بل وجعلهم لو عادوا إلى وطنهم لايفكرون فى عملية المقاومة، بعد ما رأوا أعيانهم ووجهائهم يعلنون العمل والتعاون مع المحتلين . وسنعرض لبعض من تلك النماذج فيما يلى:

فمن تقرير حول الخدمات التى تقدم للوجيه منصور الكيخيا ، أحد أعيان بنغازى وعائلته ، التى أشرنا اليها سابقا بمعتقل غعائيتا ، يتضح منه أنه قد خصص لتلك الأسرة بمفردها متعهد خاص يقدم لها الأكل والاقامة، منذ أن وصلت إلى المعتقل أو المنفى فى ٢٧ مايو ١٩١٢، ولأهمية تلك الأسرة ووضعيتها ، اشار ذلك التقرير إلى أنه منذ تقرر نفى الرجل استدعت المتصرفية – المحافظة – الملكية فى كاسيرتا متعهد ليقدم لها الأكل والاقامة، واتفقت معه على ادخال الاصلاحات اللازمة على الأماكن التى تقرر وضع الوجبة وعائلته المكونة من ٣٣ شخص فيها، كما أن إدارة الأمن العام تكفلت باتخاذ الترتيبات لتوفير قطع الأثاث اللازمة ، لتأثيث السكن المخصص لهم، على أن يكون إيجار الأثاث عشرين ليرة يوميا، وقد تولت شركة إمبالياتزو مهمة توفيره[1].

(١) مركز دراسة جهاد الليبيين، سلسلة الوثائقالتاريخية، المصدر السابق، تقرير عن تسيير متعهد تقديم الأكل والاقامة للوجبة منصور الكيخيا، حول الخدمات التى تقدم لهم بمعتقل غائيتا، وهو مقدم من فارينا مدير المعتقل فى ١١ يونيه ١٩١٢، إلى حضرة جناب المفتش العام للأمن العام ، ص ٣٢٧ .

ومن ذلك يتبين مدى الاهتمام بالوجهاء ومدى معاملتهم التى لابد ولاشك فى أن يكون لها كما أشرنا مقابل، وإلا فما فائدة معهد الطعام والأثاث المؤجر والشركة المعروفة التى تتولى تقديمه وتوفيره، وما الفائدة التى تجنيها الحكومة الايطالية ووزارة داخليتها من دفع تلك المبالغ الكبيرة فى ذلك الوقت.

ومن ناحية الأكل أو الطعام وغيره من نفقات لوازمهم، الذى كان يقدم للوجبة منصور هذا، فإن المتصرفية المشار اليها، قد أذنت بتقديم المواد الغذائية على أساس ليرة واحدة بالنسبة لكل شخص مرافق لمنصور، أى أنه كان ينفق حوالى ثلاثين ليرة يوميا على وجبات الأكل، وخمس ليرات ثمن مواد الوقود وغيرها من الضروريات الأخرى، وكذلك خمس ليرات لمواجهة تكاليف غسيل الملابس وما إلى ذلك من نفقات أخرى، وقد قررت إدارة الأمن العام تسديد تلك المصروفات أسبوعيا [١] والواقع أن تلك المبالغ الكبيرة وقتها، والتى كانت تصرف بترف ورفاهية ، توضح نوعية المعاملة التى كانت تقدم لمن يستفيد منهم الايطاليين وذوى الحيثية، وإلا فلماذا لم تقدم لغيرهم من الذين عانوا الأمرين وعاشوا نفيهم جحيما لايطاق.

وأكد ما ذهبنا اليه هذا جولتى رئيس مجلس الوزراء الايطالى، عندما بعث فى ١٠ أغسطس ١٩١٢ برسالة إلى بريكولا الذى كان معينا واليا على إقليم برقة من قبل الحكومة الايطالية، وقد تعرض فى رسالته تلك إلى ثلاث نقاط، كان أولها مراقبة بعض العناصر الليبية وثانيها إطلاق سراح بعض السنوسيين ، وثالثها توصيته بالاحتفاظ لمنصور الكخيا بمرتبه بعد أن وضع نفسه فى خدمة إيطاليا[٢].

---

(١) نفس المصدر ، ص ٣٢٧ .

(٢) مركز دراسة جهاد الليبيين، سلسلة الوثائق التاريخية، الوثائق الايطالية، عدد١ ، المجموعة الأولى، إعداد الفرجانى سالم الشريف،ترجمة شمس الدين عرابى بن عمران، ليبيا، ١٩٨٩، ص٤٩ .

ومن عناصر تلك الرسالة ونقاطها يتضح أن إيطاليا لم تكن لتعامل الرجل وأسرته تلك المعاملة الكريمة، بل والسخية ، إلا لكونها ستأخذ وتستفيد منه بالكثير، وهو ما يشهد به أكبر مسئول إيطالى، فيوضح صدر تلك الرسالة وبندها الأول عملية مراقبة بعض العناصر الليبية والتأكدمن إخلاصها واستعدادها للتعاون مع إيطاليا ، ثم يطلب منها تنفيذ ما يفيد السياسة الايطالية ، حتى أنه يمكن القول بأنه امتد إلى عملية اطلاق سراح بعض السنوسيين لاستخدامهم هم الآخرين فى عملية تهدئة الخواطر بين السنوسيين، فى تلك الفترة الهامة من تاريخ نضال تلك الحركة عامة.

ثم بعث أيضا جولنى برسالة أخرى فى نفس اليوم الذى بعث به بالرسالة السابقة، إلى بريكولا ببنغازى ايضا ، أخبره فيها بأنه تبين من أخبار نقلت اليه كرئيس للوزراء، وهى أخبار موثوق بها، لكى تأخذ القيادة التابعة لبريكولا التدابير اللازمة، بعد أن أعلن منصور الكخيا ، وحلف علنا ورسميا ، على أن يضع نفسه تحت تصرف إيطاليا، كما أعلن أنه سيبعث برسائل إلى جميع المشايخ بذلك، ولكنه أعلن عن رغبة جديرة بالتلبية له، وهى تكمن فى أن يحتفظ إما له أو لصهره بالمرتب الذى كان خصص لهما، وهى رغبة أعتقد أنها جديرة بالتلبية[١].

ولم يكن منصور وعائلته وحدها ، هى التى كانت تعامل تلك المعاملة، للأسباب التى أشرنا إليها، بل كان هناك منها الكثير، ومنهم أفراد عائلة مليطان، الذين نفى منهم إلى بونزا الحاج عبد الله مليطان وسته آخرين منهم، وقد رحلوا على ظهر الباخرة كنديا، وكانت تهمتهم ، ارتكاب أعمال معادية لجيش الاحتلال فى سرت، ولكن سرعان ما أوقفت محاكمتهم بأوامر – كما ذكر – مير كاتيلى وزير المستعمرات فى ١٦ أبريل ١٩١٢، ثم أرسلوا إلى بونزا فى ١٥ مايو عام ١٩١٣[٢].

---

(١) مركز دراسة جهاد الليبيين، سلسلة الوثائق التاريخية، عدد١، ص ٥١ .

(٢) مركز دراسة جهاد الليبيين، سلسلة الوثائق التاريخية، عدد١٠، برقية من نزارة المستعمرات التى كان وزيرها فى ذلك الوقت ميركانيلى ، الذى أرسل برقية بتلك المعلومات إلى ولاية طرابلس، برقم ٢٨ فى ١٩١٣/٦/٣، ص ٤٢٧

وعقب وصولهم أصدر وزير الداخلية برقية عاجلة مصحوبة باستفسار من محافظ كاسيرتا فى ١٩ مايو ١٩١٣، إلى وزير المستعمرات، طلب منه فيها أن يعامل المنفيون من عائلة مليطان ببونزا بشئ من التقدير، ولذا صرفت لهم إدارة المستعمرة مواد غذائية من النوع الرفيع، زيادة عن المعاملة العادية، ورغم ذلك فإن أفراد هذه المجموعة كانوا يؤكدون بأنهم فى سجون طرابلس ، كانوا يحصلون على كل ما يريدون من غذاء، والآن فهم غير راضين لا عن الكمية ولا عن النوعية التى تصرف لهم ويرجون أن يعطى لهم فى بونزا ما كان يعطى لهم سابقا، ولذل طلبت وزارة الداخلية من وزارة المستعمرات الافادة، عما إذا كان يجب أن تعامل عائلة مليطان المعاملة التى يرغبون، وفى حالة الإيجاب ما هو المبلغ الأقصى الذى يمكن أن يصرف لهم ولكل واحد منهم[١].

وأجابت على ذلك وزارة المستعمرات بأن عائلة مليطان هى من أعيان ومشايخ معتبرين وينعمون بالضمانة الادارية[٢] والتى ربما تكون حصانة نيابية أو إدارية ، وقد يكون ذلك الرد وتعريضهم ذلك تفسيرا متفق عليه للتفريق فى طريقة معاملة المنفيين ونوعيتها ورغم ذلك فقد يلتمس لهؤلاء الوجهاء العذر ، نتجية لما قد تعرضوا له من ضغوط نفسية اجبرتهم على ذلك، وبصفة عامة فأن ذلك النوع من النفى لأسر الأعيان، إذا أضيف إلى النفى الجماعى والفردى، فانه يوضح أن المستعمر لم يدع أى أسلوب للارهاب والضغط، إلا واستخدمه ضد الشعب الليبى عامة وحركته الوطنية خاصة.

وإذا كان ذلك بعض التفضيل فى معاملة المنفين الليبيين أنفسهم، فقد وجدت هناك تفرقة فى المعاملة أيضا بين الأوربيين والليبيين، ويتضح ذلك من برقية وزارة المستعمرات فى

---

(١) نفس المصدر، برقية عاجلة من وزارة الداخلية، ومحافظ كاسيرتا، بتاريخ ١٩١٣/٦/١٧، إلى وزارة المستعمرات وتستفسر فيها المحافظة عن المعاملة الخاصة التى يجب أن يعامل بها أفراد عائلة مليطان، ص ٤٣٧ .

(٢) نفس المصدر، برقية من المكتب السياسى بوزارة المستعمرات فى روما فى ١٩١٣/١٠/٣١ إلى والى طرابلس الغربى، بتوقيع برتولينى ص ٤٦٣ .

٣ مايو ١٩١٣، إلى وزارة الداخلية بروما، أوضحت لها فيها بأن سبعة اشخاص قد رحلوا فى نفس ذلك اليوم من ميناء طرابلس، وبينت لها أن هؤلاء السبعة منفيون، وجميعهم متهمون بارتكاب أعمال ضد سلامة قوة حملة الاحتلال، حيث تم القبض عليهم اثناء العمليات العسكرية لاحتلال جبل نقوسة، وأفادتها بأنه يوجد بين هؤلاء السبعة ، شخص يدعى ليون لافيتون، وهو من رعايا فرنسا وكان فى خدمة البارونى- سليمان البارونى- لصنع البارود الخاص بالبنادق، وأوضحت لها أنه بما أن لايفيتون شخص أوربى، فيستحسن معاملته بشئ من الاحترام يمتاز عن معاملة المنفيين الآخرين[١].

ةمن كل ذلك يتضح درجات المعاملة ونوعيتها ما بين منفى ليبى وآخر منفى أجنبى أوربى وبين أجنبى وغير أوربى، ثم أجنبى أو أوربى وليبى، وكلها أشكال توضح أساليب الاستعمار، ولعبة كل الخيوط لاستخدامها فى خدمة مصالحه وأهدافه، فمع اظهاره احترامه وتفضيله للعنصر الأوربى، إلا أنه من جهة أخرى كان يخاف ويخشى أن يثير موقفه ضد رجل فرنسى قضية دولية أوربية، قد لاتكون إيطاليا فى حاجة إلى اثارتها وقتها، فتختفى وراء تلك العبارة التى توحى بالتعالى، واحترام الأوروبى عن العربى، وهى عبارة معكوسة ، خرجنا بها من خلال بحثنا فى أوضاع المنفيين الليبيين إلى إيطاليا، حيث ثبت لنا منه أن إيطاليا لم تكن تملك فى معاملتهم أدنى ذرة ضمير إنسانى، سواء فى عملية محاكمتهم ونفيهم وطريقة معاملتهم فى المنافى.. الخ، كما أوضحنا.

---

(١) نفس المصدر، برقية من وزارة المستعمرات وكان وزيرها كاتيلى إلى وزارة الداخلية ، برقم ١٣ فى ٣ مايو ١٩١٣، ص ٣١٩ .

## مصادر البحث

### أولا : الوثائق المنشورة

- الوثائق الايطالية، إعداد الفرجانى سالم الشريف، سلسلة الوثائق التاريخية ، عدد ١، المجموعة الأولى، ترجمة شمس الدين عرابى بن عمران، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالى، طرابلس، ليبيا، ١٩٨٩ .
- الوثائق الايطالية ، إعداد الفرجانى سالم الشريف وآخر، سلسلة الوثائق التاريخية، عدد ١٠، المجموعة السابعة، عدد خاص بالمنفيين الليبيين، ترجمة المهدى التريكى وآخر، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالى، طرابلس ، ليبيا، ١٩٩٠ .

### ثانيا : الأبحاث المنشورة

- مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالى، سلسلة الدراسات التاريخية، عدد٤، جـ٢ ، بحوث ودراسات فى التاريخ الليبى ١٩١١-١٩٤٣ ، طرابلس ، ليبيا، ١٩٨٤
- مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالى، مجلة البحوث التاريخية، عدد ٢ ، السنة ٧، يونيو ١٩٨٥، طرابلس ، ليبيا، ١٩٨٥ .
- مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالى، مجلة البحوث التاريخية، عدد١ ، السنة ١١، يناير ١٩٨٩، طرابلس، ليبيا، ١٩٨٩ .
- مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالى، موسوعة الجهاد الليبى، عدد ٢ ، طرابلس، ليبيا، ١٩٨٥ .

### ثالثا : المراجع العربية والمترجمة

- آرسى ، مع الايطاليين فى حرب طرابلس ، ترجمة منصور عمر الشيتوى، دار الفرجانى، طرابلس ، ليبيا، ١٩٧٢ .
- زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، ط٢ ، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٥ .

- ز.ب. باخيموفتش ، الحر التركية الايطالية، ١٩١١-١٩١٢، ترجمة هاشم صالح التكريتى، بيروت، لبنان ١٩٧٠ .
- عبد العزيز سليمان نوار وآخر، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، شركة الاعلانات الشرقية، القاهرة، ١٩٨٩ .
- عقيل محمد عقيل البربار وأخرون، الحركة العمالية فى ليبيا ١٥٥١-١٩٧٨، مطابع الثورة للطباعة والنشر، بنى غازى، ١٩٩١ .
- فرانشيكو ماجيرى، الحر الليبية ١٩١١-١٩١٢ ، ترجمة وهبى البورى، الدار العربية للكتاب، ليبيا، توفى ١٩٧٨ .
- محمد عبد السلام الثلمانى، شئ عن بعض رجال عمر المختار، مطابع الثورة للطباعة والنشر، بنى غازى، ١٩٨١ .
- محمد عبد الكريم الوافى، الطريق الى لوزان، منشورات جامعة قاريونس ، بنى غازى، ١٩٨٨ .
- يوسف سالم البرغتى، المعتقلات الفاشستية بليبيا، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالى، طرابلس، ليبيا، ١٩٨٥ .